

Distr.: General
1 September 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً

تقرير الأمين العام**

موجز

يصف الأمين العام في هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 229/77 ويقدم
خيارات وتوصيات من أجل تحسين تنفيذه.

* A/78/150

** قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي وذلك بغية تضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091023 031023 23-15422 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - هذا التقرير الذي أعدّه الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً، يقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة 229/77 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بما في ذلك خيارات وتوصيات بشأن تحسين تنفيذه.
- 2 - وهذا تاسع تقرير يقدمه الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في القرم. وهو يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، التي شهدت تدهوراً كبيراً لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا نتيجة للغزو الشامل لهذا البلد من قبل الاتحاد الروسي، وما تبع ذلك من سيطرة عسكرية مؤقتة على أجزاء من الأراضي الأوكرانية، بالإضافة إلى القرم.
- 3 - وأكدت الجمعية العامة من جديد في قراراتها 262/68 و 1/11-دإط و 4/11-دإط التزامها بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ومن ثم، فإنّ جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً من قبل الاتحاد الروسي يُشار إليهما في هذا بـ "القرم"، ويُشار إلى سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي في القرم بـ "سلطات الاحتلال" أو "السلطات الروسية"، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ويأخذ الأمين العام في الاعتبار أيضاً الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الاتحاد الروسي من أجل الوفاء بجميع التزاماته بمقتضى القانون الدولي الساري، وذلك باعتباره قوة احتلال.

ثانياً - المنهجية

- 4 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 229/77، أن يواصل التماس السبل والوسائل، ومنها المشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) والمنظمات الإقليمية المعنية، لأجل كفالة دخول الآليات الإقليمية والدولية لرصد حقوق الإنسان، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، بشكل آمن وحر إلى القرم وإلى غيرها من أراضي أوكرانيا الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2023، أحالت المفوضية مذكرة شفوية إلى الاتحاد الروسي تطلب فيها تعاونه في إرسال المفوضية بعثة إلى القرم. وأعرب الاتحاد الروسي في رده عن "عدم قبوله المبدئي" بقرارات الجمعية العامة "عن المسائل المتعلقة بالقرم وأوكرانيا"، لكنه أشار إلى أنه على استعداد لاستضافة البعثات التي تتم "في إطار الامتثال التام للإجراءات المنطبقة فيما يتعلق بزيارة أي منطقة أخرى تابعة للاتحاد الروسي".
- 5 - وبالنظر إلى هذه الظروف، لم تتمكن المفوضية حتى الآن من إيجاد صيغة تتيح، بمقتضى قرار الجمعية العامة 229/77، إيفاد بعثة إلى شبه جزيرة القرم أو إلى غيرها من أراضي أوكرانيا الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. ولذلك، يستند هذا التقرير إلى المعلومات المجمعة من خلال أنشطة الرصد عن بعد التي تجربها المفوضية عن طريق بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. فالبعثة تعمل في أوكرانيا وترصد الحالة في القرم عن بعد منذ آذار/مارس 2014. وتستند نتائجها إلى معلومات مدققة تُجمع من مصادر تُعتبر موثوقة وأمينية، وفقاً لمنهجية المفوضية. ويتم إدراج هذه المعلومات حيثما استوفى معيار إثبات الوقائع وفق وجود "الأسس المعقولة للاعتقاد". ويستند التقرير أساساً إلى مقابلات مباشرة مع ضحايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في القرم، التي يتم التحقق منها أيضاً من مصادر

أخرى تشمل إجراء مقابلات مع أقارب الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين وممثلي المجتمع المدني. وتعتمد البعثة أيضا على المعلومات التي تحصل عليها من وثائق المحاكم والسجلات الرسمية، ومن تحليل التشريعات ذات الصلة، والمواد المفتوحة المصدر وغيرها من المواد ذات الصلة.

6 - وتفيد المفوضية بأن النزاع المسلح في أوكرانيا قد أثر بشكل سلبي على إمكانية الحصول على معلومات من القرم يمكن التحقق منها. واستحال من خارج الاتحاد الروسي الاطلاع على بعض السجلات الروسية الرسمية، على شبكة الإنترنت، التي تحوي معلومات تهم رصد حقوق الإنسان. وأفضى فرض عقوبات جديدة على من يعربون عن آرائهم علناً إلى جعل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وغيرهم من المحاورين المعنيين غير متحمسين للمشاركة في المقابلات ولتبادل الوثائق وغيرها من المعلومات. وشهدت بيئة عمل المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقدرة على التنقل بحرية بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا، تدهورا كبيرا بسبب الوضع العسكري، وهو ما زاد من ضيق نطاق رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

7 - وفي إطار بذل المزيد من الجهود لأجل تنفيذ القرار 229/77، وجهت المفوضية مذكرتين شفويتين إلى حكومتي أوكرانيا والاتحاد الروسي، طلبت فيهما معلومات عن قضايا محددة؛ كما أحالت طلبات للحصول على معلومات من المنظمات الدولية ذات الصلة. وقدمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان معلومات عن الدعاوى المرفوعة بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في القرم⁽¹⁾.

8 - وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا قامت، ما لم يُذكر خلاف ذلك، بالتحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير ووثقتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا ينبغي اعتبار التقرير بمثابة قائمة وافية بجميع الشواغل. أما الأمانة العامة فقد استرشدت في إعداد هذا التقرير بالقواعد ذات الصلة الواردة في القانون الدولي الإنساني وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثا - حقوق الإنسان

ألف - المدافعات والمدافعون عن حقوق الإنسان، وإقامة العدل والحق في المحاكمة العادلة

9 - في أعقاب الغزو الشامل لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي وما تلاه من تأثير على القرم وسيفاستوبول، واجه المدعى عليهم صعوبات متزايدة في الحصول على تمثيل قانوني مستقل. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقصت السلطات الروسية خمسة من محامي حقوق الإنسان في القرم (أربعة رجال وامرأة واحدة)، كانوا قد قاموا بدور محوري في الدعوة إلى العدالة، وحرمتهم من الوكالة في القضايا الجنائية. كما حرمت في كثير من الأحيان المتهمين في قضايا جنائية أخرى من الاستعانة بمحاميين من اختيارهم، أو قامت بالضغط عليهم من أجل وقف تعاملهم معهم. وهذا الاتجاه المقلق لا يقوض نزاهة مهنة المحاماة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم التحديات القائمة المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة في القرم.

(1) في الفترة الفاصلة بين 1 تموز/يوليه 2022 و 30 أيار/مايو 2023، تلقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 28 من الدعاوى الفردية بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان في القرم (25 دعوى ضد الاتحاد الروسي و 3 دعاوى ضد كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا). وتتعلق هذه الدعاوى، في جملة أمور، بحالات اختفاء قسري، وتعذيب و/أو سوء معاملة (ست دعاوى)؛ وملاحقة قضائية بسبب منشور على فيسبوك (دعوى واحدة)؛ وحقوق ملكية (أربع دعاوى)؛ وملاحقة قضائية على اعتصامات نفذها شخص واحد (ثلاث حالات)؛ وتفتيش غير قانوني للمنازل (دعويان).

10 - وفي 20 آذار/مارس 2023، وبعد أكثر من ستة أشهر من التقاضي، أقصت محكمة محلية في سيمفروبول محاميين بارزين من تثار القرم يعملان في مجال حقوق الإنسان (رجل وامرأة) وكانا معروفين بتمثيل المواطنين الأوكرانيين المتهمين بالإرهاب والتطرف في القرم والاتحاد الروسي. وبناء على طلب نقابة المحامين في القرم، استعرضت المحكمة بأثر رجعي قرارات نقابة المحامين في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي القاضية بقبول عضوية كلا المحامين، في عامي 2018 و 2019 على التوالي. وجاء إقصاء المحامين تتويجا لحملة طويلة من التخويف والمضايقة نفذتها السلطات الروسية انتقاما، فيما يبدو، من أنشطتهما المهنية المشروعة (A/HRC/53/64، الفقرتان 8 و 9). وتعتقد المفوضية أن المحكمة ربما كانت غير مختصة بالنظر في قضيتهما، أو أنها قد استندت في قرارها القاضي بإقصائهما إلى أسس شكلية، مثل عدم وجود نسخ من درجات شهادات القانون ضمن ملف القضية، وعدم كفاية سنوات الخبرة العملية، وعدم وجود قضايا في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، وعدم تحديث أرقام الهواتف ضمن سجل المحامين⁽²⁾.

11 - ووقعت المفوضية قيام دائرة الأمن الاتحادية في الاتحاد الروسي بالإقصاء التعسفي لثلاثة محامين (جميعهم رجال) كانوا قد تعاملوا سرا مع أسر المحتجزين، ورجب المحتجزون في الاحتفاظ بهم لتمثيلهم في قضية يواجهون فيها تهمة تتعلق بالإرهاب. وبعد إقصائهم في 23 كانون الثاني/يناير 2023، قام محقق دائرة الأمن الاتحادي بمنع المحامين من الوصول إلى موكلهم⁽³⁾. وقال المحقق إن المحامين قد مثلوا في السابق متهمين آخرين في قضية إرهاب منفصلة في القرم، وذلك قد يفضي إلى تصارب في المصالح مستقبلا. وبما أن هذا الادعاء كان يستند إلى تكهنات ولا يدعمه أي دليل، فإن القرار القاضي بفصل المحامين بدا وأنه قد اتخذ بشكل تعسفي⁽⁴⁾. وفي قضية أخرى وثقتها المفوضية، أُجبر أحد كبار السن من المتهمين من تثار القرم على تسريح محاميه الذي وكله سرا، وذلك بعد أن هددته دائرة الأمن الاتحادي، داخل قاعة المحكمة خلال جلسة الإفراج عنه بكفالة في 25 كانون الثاني/يناير 2023، بالعنف الجسدي وبالسجن لمدة طويلة.

12 - ووقعت المفوضية 17 حالة (تمس 16 رجلا وامرأة واحدة) أدانت فيها المحاكم مواطنين أوكرانيين وفق إجراءات نفذت من دون التأكد من وجود ضمانات المحاكمة العادلة⁽⁵⁾. ففي إطار قضية شهيرة قضت إحدى المحاكم المحلية في فيودوسيا، في 28 كانون الأول/ديسمبر 2022، على ممرضة بالسجن سبع سنوات لحيازتها عبوة ناسفة بشكل غير قانوني. وكانت المتهمة تعيد دائما بأن ضباط من دائرة الأمن الاتحادي قد اختطفوها واحتجزوها عنوة وبشكل غير رسمي لمدة تسعة أيام داخل قيو، وبأنها قد تعرضت لسوء المعاملة وحُرمت من الاتصال بالمحامين. وقد نظرت المحكمة في البعض من هذه المسائل خلال المحاكمة، إلا أنها لم تتطرق إليها في الحكم النهائي. وربما يشير عدم تناول المسائل المادية المحددة التي

(2) تجاوزت المحكمة اختصاصها بأن حكمت في قضية ضد متهمين موجودين في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، أي خارج نطاق اختصاصها الإقليمي.

(3) لم يسمح للمحامين بتمثيل موكلهم في القضايا الجنائية. وبموجب القانون الروسي، المطبق بشكل غير قانوني في شبه جزيرة القرم، يحق للمحققين أن يقصوا المحامين أثناء التحقيقات السابقة للمحاكمة في القضايا الجنائية (قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي، المادة 72).

(4) في مخالفة للمادة 14 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وللمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، الفقرة 19.

(5) ما لم يذكر خلاف ذلك، يشير مصطلح "المحاكم" إلى المحاكم الموجودة في القرم، وأيضا إلى المحاكم الموجودة في الاتحاد الروسي عند النظر في قضايا سكان القرم الخاضعين للمحاكمات. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب أن تتعقد محاكم السلطة القائمة بالاحتلال داخل الأرض المحتلة.

أثارها المتهمه إلى أن حكم المحكمة كان يفتر إلى التعليل⁽⁶⁾ وبذلك يمكن اعتباره تعسفياً إلى درجة المساس بالنزاهة العامة للإجراءات⁽⁷⁾.

باء - الحق في الحياة والسلامة البدنية والعقلية والحرية والأمان

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية انتهاكات لحق الفرد في الحياة والحرية والأمان، ارتكبتها قوات الأمن الروسية في القرم وداخل أجزاء من مقاطعات خيرسون وزاباروجيا ودونيتسك ولوهانسك وأوكرانيا، الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. وقد جمعت المفوضية معلومات عن 104 حالات أفيد فيها عن وقوع انتهاكات لهذا الحق في شبه جزيرة القرم، وعن 55 حالة وقعت فيها هذه الانتهاكات على جانبي خط الحدود الإدارية بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا، وذلك نتيجة للنقل القسري للسكان إلى القرم من أقاليم أخرى في أوكرانيا واقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي⁽⁸⁾. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير، نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى القرم وإلى غيرها من الأراضي الأوكرانية الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، وبسبب حالات التأخير في التحقق الناجمة عن المخاطر الأمنية المدققة بالناجين والشهود على هذه الانتهاكات.

14 - ووثقت المفوضية 24 حالة تعذيب أو سوء معاملة تمت على أيدي موظفين روس مكلفين بإنفاذ القانون، وتتعلق بـ 23 رجلاً وامرأة واحدة تم احتجازهم جميعاً عقب مدهامة منازلهم في مدينة خيرسون ومقاطعتي خيرسون زابورجيا، ثم نقلوا بعد ذلك إلى القرم. وقد قُيدت أيدي الضحايا وعصبت أعينهم ثم أُخذوا إلى مبان تقع في أماكن مجهولة، حيث احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي ومن دون إمكانية للاتصال بالمحامين، وتم إجبارهم على الإدلاء بأقوال أو شهادات تدينهم وتدين غيرهم وتجعلهم مورطين في التجسس أو التخريب أو غير ذلك من الأنشطة الإجرامية. وشملت أساليب التعذيب العنف الجسدي والنفسي، بما في ذلك الصعق بالكهرباء في أجزاء مختلفة من الجسم، كالأعضاء التناسلية، وترك الضحايا في وضع الوقوف مع تقييد الأيدي لعدة أيام. وفي حالتين من الحالات، تعرض الضحايا للضرب المبرح على مدى خمسة أيام متتالية أثناء الاحتجاز داخل قبو بمبنى إدارة الشرطة الوطنية سابقاً، الواقع في 4 شارع لوتيرانسكا بخيرسون. وفي حالة أخرى، وبسبب الظروف السيئة، فقد أهد الضحايا 34 كيلوغراماً من وزنه خلال فترة احتجازه التي امتدت من شهر تموز/يوليه إلى شهر أيلول/سبتمبر 2022 داخل مرفق للاحتجاز السابق للمحاكمة بسيمفروبول. وتعرض للضرب على أيدي ضباط السجون الروس ولم يحصل على ما يكفي من الطعام والماء. كما أنه لم يحظ بالرعاية الطبية، وقد تم تشخيص إصابته بالسرطان بعد وقت قصير من إطلاق سراحه في 2 أيلول/سبتمبر.

15 - وفي المجموع، ووثقت المفوضية 124 حالة اعتقال تعسفي (117 رجلاً و 7 نساء)، منها 95 حالة (91 رجلاً و 4 نساء) وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي بعض الحالات، قبض موظفو إنفاذ القانون

(6) European Court of Human Rights *Rostomashvili v. Georgia*, Application No. 13185/07, Judgment, 8 November 2018, para. 59.

(7) European Court of Human Rights, *Moreira Ferreira v. Portugal*, Application No. 19867/12, (7) Judgment, 11 July 2017, para. 85.

(8) 111 حالة من هذه الحالات وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والحالات المتبقية هي عبارة عن انتهاكات وقعت سابقاً وتم توثيقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو انتهاكات يمكن اعتبارها أنها ما زالت متواصلة.

الروس على الضحايا داخل أقاليم أخرى من أوكرانيا واقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، واحتجزوهم بمعزل عن العالم الخارجي داخل أماكن غير رسمية لفترات تراوحت بين عدة أيام وأكثر من شهرين. وعادة ما يُصبح احتجازهم رسمياً فقط بعد أن يتم نقلهم إلى القرم ويُسلمون إلى دائرة الأمن الاتحادي. وفي ست من الحالات (وكلها تتعلق برجال)، وبعد فترة من الاحتجاز في القرم، تم ترحيل الأشخاص الذين اعتقلوا أصلاً داخل أقاليم أخرى من أوكرانيا واقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي إلى موسكو ليتم الاحتفاظ بهم داخل مركز ليفورتوفو للاحتجاز السابق للمحاكمة. وهؤلاء الستة متهمون جميعهم "بالإرهاب الدولي" ويواجهون حالياً عقوبة تصل إلى 20 عاماً سجنًا أو إلى السجن مدى الحياة.

16 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتقلت دائرة الحدود الروسية امرأة من تثار القرم تبلغ من العمر 25 عاماً كانت تعبر الحدود الجورجية الروسية في طريقها إلى القرم لرعاية والدها، الذي تم تشخيص إصابته بالسرطان. ولم يكن لديها جواز سفر روسي، مما أدى إلى إخضاعها للتدقيق الشامل. وقد تبين أنها مسؤولة عن العديد من الجرائم الإدارية، فتم احتجازها داخل مركز محلي للمهاجرين غير الشرعيين لمدة أربعة أشهر. وفي 4 أيار/مايو 2023، نُقلت قسراً من جمهورية أوسيتيا الشمالية - ألبانيا إلى مرفق ليفورتوفو للاحتجاز السابق للمحاكمة في موسكو، ووُجّهت لها تهمة التجسس.

جيم - حالات الاختفاء القسري

17 - في أعقاب الغزو الشامل لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي، برزت حالات الاختفاء القسري كمصدر قلق كبير بشأن حقوق الإنسان في القرم وغيرها من الأراضي الأوكرانية الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. وازدادت مخاطر الحرمان التعسفي من الحرية بالنسبة للأفراد المقيمين في الأجزاء المحتلة من مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا أو المسافرين عبر خط الحدود الإدارية مع القرم. ووثقت المفوضية حالات من النقل القسري لأفراد محتجزين من أجزاء أخرى من أوكرانيا إلى القرم، وعمليات ترحيل إلى أراضي الاتحاد الروسي، وتزايداً في احتمالات تعرض الأفراد الخاضعين لإجراء "التدقيق" عند خط الحدود الإدارية مع القرم إلى الاعتقال، والإخفاء المطول لمصير الأفراد وأماكن وجودهم، مع عدم توجيه التهم إليهم بشكل رسمي⁽⁹⁾. وفي جميع الحالات، كانت هناك مؤشرات قوية على أن الفاعل المحتمل هو دائرة الأمن الاتحادي أو القوات المسلحة الروسية.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 50 حالة من حالات الاختفاء القسري (47 رجلاً و 3 نساء) التي حدثت في القرم، عند خط الحدود الإدارية، أو خلال مرحلة نقل الأشخاص إلى القرم من أجزاء أخرى من أوكرانيا، وهذا الرقم يمثل زيادة كبيرة عن الحالات السبع الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق⁽¹⁰⁾. وتفيد المفوضية بأن دائرة الأمن الاتحادي كانت، خلال فترة الاحتجاز الأولية، كثيراً ما تعتقل الأشخاص داخل أماكن احتجاز غير رسمية، وتكرر اعتقالهم عندما يستفسر

(9) ينطوي هذا الإجراء على فحص أمني شامل، يتضمن عادة إخضاع الأشخاص للتفتيش الجسدي، والتعري القسري، والاستجوابات المفصلة على خلفيتهم الشخصية، وروابطهم الأسرية، وأرائهم وانتماءاتهم السياسية، فضلاً عن جمع البيانات الشخصية، بما في ذلك البيانات الشخصية الحساسة، وتفتيش محتويات الهواتف الخلوية (انظر A/HRC/53/64، الفقرة 31).

(10) على سبيل المقارنة، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 48 حالة اختفاء قسري في شبه جزيرة القرم خلال الفترة 2014-2021.

أسرهم عن مصيرهم. وضمن 29 حالة (28 رجلا وامرأة واحدة)، قامت دائرة الأمن الاتحادي بالنقل القسري للأفراد، بعد فترات احتجازهم الأولية، من مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا إلى القرم. وفي 8 حالات من أصل 36 حالة أخرى موقفة، تم ترحيل الأشخاص (جميعهم من الرجال) مرة أخرى من القرم إلى الاتحاد الروسي لاحتجازهم خلال فترة ما قبل المحاكمة.

19 - وفي إحدى الحالات، اعتقل أحد ضباط دائرة الأمن الفيدرالي صحفياً كان قد كتب عن المظاهرات المؤيدة لأوكرانيا في خيرسون في 7 آذار/مارس 2022. وتم اعتقال الصحفي في البداية داخل أماكن احتجاج غير رسمية في خيرسون. وبعد تسعة أيام، نقلته الدائرة بشكل غير قانوني إلى القرم، حيث احتجز في مركز احتجاز سابق للمحاكمة في سيمفروبول. وتولى ضباط الدائرة تعذيبه لإجباره على إعطاء أقوال مفادها أن جهاز أمن الدولة الأوكراني قد مول المظاهرات المؤيدة لأوكرانيا في خيرسون. وخلال فترة الاحتجاز، كان الرجل معتقلاً دون تهمة ومحروماً من حق الطعن في قانونية الاحتجاز. وحاول أقاربه معرفة مصيره ومكان وجوده، لكن سلطات الاحتلال لم تقدم لهم أية معلومات، وأخفت مكانه وأنكرت بشكل قاطع أن يكون موجوداً في أي من أماكن الاحتجاز التي زارها الأقرباء، وذلك على الرغم من أنه كان بالفعل موجوداً في أحدها. وأفرج عن الصحفي في نهاية المطاف بعد 11 شهراً من الاحتجاز غير الرسمي والتعسفي.

20 - ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 10 حالات اختفاء قسري (9 رجال وامرأة واحدة) حدثت بعد أن خضع الأشخاص لإجراء "التدقيق". وكان ضباط القوات المسلحة الروسية أو دائرة الأمن الاتحادي قد شرعوا في العمل بهذا الإجراء الذي يخضع بموجبه الأشخاص الذين يعبرون خط الحدود الإدارية إلى فحوص إضافية، تشمل تفتيش محتويات أجهزتهم وحواسيبهم المحمولة. وفي أحد الأمثلة، تم اعتقال شاب من تيار القرم عند خط الحدود الإدارية في تموز/يوليه 2022، وذلك لأنه سبق أن قدم قرضاً بقيمة 500 هريفنيا إلى صديق له مشارك في كتيبة المتطوعين الأوكرانية، حيث عثرت دائرة الأمن الفيدرالي في هاتفه الذكي على اتصالات بهذا الشأن مع تفاصيل حول القرض. وحاول أقاربه تحديد مصيره أو مكان وجوده، لكنهم لم يتلقوا أي رد من سلطات إنفاذ القانون. وبعد ثلاثة أشهر من الحبس الانفرادي، وُجّهت إليه تهمة تمويل تشكيل مسلح غير مشروع بموجب المادة 208 (1) من القانون الجنائي للاتحاد الروسي. وحُكم عليه في نيسان/أبريل 2023 بالسجن لمدة سبع سنوات.

21 - وفي حالة أخرى، سافر مدرس من مقاطعة خيرسون، مع زوجته وأطفاله، عبر خط الحدود الإدارية في 29 تموز/يوليه 2022. وخلال إجراءات "التدقيق" عند الخط، تم استجوابه وتفتيش هاتفه. وألقت القوات المسلحة الروسية القبض عليه لأنها عثرت على أرقام هواتف لأفراد جهاز أمن الدولة الأوكراني ضمن دفتر اتصالاته. واحتُجز الرجل داخل مكان احتجاز غير رسمي في أرميانسك ثم نقل إلى مرفق للاحتجاز السابق للمحاكمة في سيمفروبول. ثم أطلق سراحه في 2 أيلول/سبتمبر 2022. وطوال فترة احتجازه، لم تكن زوجته ووالداه يعلمون بمكان اعتقاله، وذلك على الرغم مما بذلوه من جهود لمعرفة مصيره ومكان وجوده.

22 - وضمن جميع الحالات الموثقة، وعلى الرغم من التقارير التي قدمها المحامون والأقارب إلى وكالات إنفاذ القانون ومن المناشآت الموجهة إلى سلطات الاحتلال، لم تعثر المفوضية على أية معلومات موثوقة تشير إلى أن السلطات الروسية قد فتحت تحقيقات في حالات الاختفاء. وإجمالاً، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 98 حالة اختفاء قسري محتمل (91 رجلاً و 7 نساء) تتعلق بالقرم منذ بداية الاحتلال في عام 2014. ويشمل هذا المجموع 22 شخصاً لا يزالون في عداد المفقودين، وحالتي اختفاء قسري لشخصين أعدموا بعد ذلك بإجراءات موجزة؛ و 32 ضحية، من بينهم امرأة واحدة، عثر عليهم داخل

مركز احتجاز رسمي لا يزالون يقيمون فيه حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ و 42 ضحية، من بينهم 6 نساء، تم إطلاق سراحهم. ولم يحصل أي من الضحايا على أي شكل من أشكال الانتصاف⁽¹¹⁾. وقد سبق للمفوضية أن أفادت بأن مرتكبي الاختفاء القسري لا يزالون غير خاضعين للمساءلة، وبأنه لا وجود لتحقيقات بهذا الشأن.

دال - حقوق المحتجزين

23 - ما زالت المفوضية تتلقى شكاوى من الممثلين القانونيين للمحتجزين من القرم ومن أقاربهم بشأن عدم كفاية الرعاية الطبية داخل مرافق الاحتجاز الموجودة في القرم والاتحاد الروسي. ففي إحدى الحالات التي وثقتها المفوضية، وفي 10 شباط/فبراير 2023، أدى عدم تقديم المساعدة الطبية إلى وفاة رجل من تيار القرم يبلغ من العمر 60 عاماً، وذلك داخل مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في مدينة نوفوتشركاسك، بالاتحاد الروسي. وكان الضحية، وهو مقيم سابق في منطقة سيمفروبول بالقرم، يقضي حكماً بالسجن لمدة 13 عاماً لانتدائه إلى حزب التحرير⁽¹²⁾. وكان يعاني من ظروف صحية عديدة ومطولة، منها مرض الكلى المزمن، ثم أصيب بسكتة دماغية في عام 2017 أثناء احتجازه. وقبل ثمانية أيام من وفاته، رفض رئيس مرفق الاحتجاز السابق للمحاكمة الخامس في روستوف على الدون، حيث كان الضحية محتجزاً حينها⁽¹³⁾، طلباً من محاميه لإجراء فحص طبي داخل منشأة طبية خارجية وذلك بسبب التدهور الكبير في صحة موكله⁽¹⁴⁾. وتم تسجيل السبب الرسمي لوفاة الضحية على أنه قصور في القلب ناجم عن مرض تصلب الشرايين القلبية.

24 - وأفادت المفوضية بأن هناك، حتى وقت كتابة هذا التقرير، ما لا يقل عن 20 فرداً (19 رجلاً وامرأة واحدة) من القرم، محتجزين في شبه جزيرة القرم والاتحاد الروسي، يعانون من ظروف صحية تتطلب عناية طبية منتظمة ومناسبة. ومن بين هؤلاء خمسة رجال من ذوي الإعاقة، ورجلان مصابان بالتهاب الكبد الوبائي سي، ورجلان يعانيان من أمراض القلب، وشخص واحد أصيب بسكتة دماغية أثناء الاحتجاز، ورجل يشتبه في إصابته بالسرطان. لذا، يجب على الاتحاد الروسي أن يضمن توفير الرعاية الصحية المناسبة لهؤلاء الأفراد⁽¹⁵⁾.

25 - وافتتح مركز جديد للاحتجاز السابق للمحاكمة، هو المرفق رقم 2، في سيمفروبول في أيلول/سبتمبر 2022. وتستخدم السلطات الروسية هذا المرفق في الحبس الاحتياطي للمحتجزين المدنيين المرتبطين بالنزاع الذين يعتقلون في مقاطعتي خيرسون وزابورجيا ثم يُنقلون إلى القرم. وقد حددت المفوضية

(11) United Nations, human rights monitoring mission in Ukraine, “Enforced disappearances in the Autonomous Republic of Crimea and the city of Sevastopol, Ukraine, temporarily occupied by the Russian Federation”, briefing paper, 31 March 2021.

(12) جماعة دينية تعتبر منظمة إرهابية بموجب القانون الروسي ولكن ليس بموجب القانون الأوكراني.

(13) في تاريخ غير محدد خلال الفترة الفاصلة بين 2 و 10 شباط/فبراير 2023، تم نقل الضحية على ما يبدو من مرفق الاحتجاز السابق للمحاكمة في روستوف على الدون إلى المنشأة في نوفوتشركاسك.

(14) أبلغ المحامي رئيس المرفق بأن الضحية قد عانى من ألم حاد في منطقة القلب ومن مشاكل في التنفس وارتفاع ضغط الدم. وكانت أسرة الضحية قد دفعت مقدماً جميع الخدمات اللازمة داخل المنشأة الطبية الخارجية.

(15) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 10 (1) و 12 (1).

فئتين رئيسيتين من الأفراد المحبوسين احتياطياً داخل المرفق رقم 2. الفئة الأولى هي المحتجزون المتهمون رسمياً بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة في الاتحاد الروسي، والفئة الثانية هي المحتجزون المحرومون من حريتهم دون تهم رسمية موجهة إليهم. والمحتجزون، من الفئة الثانية، يتم الإفراج عنهم بعد عملية تدقيق مطولة (تتراوح عادة بين شهر واحد و 11 شهراً) أو تُوجَّه لهم لاحقاً تهمة جنائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية معلومات موثوقة عن ظروف الاحتجاز غير القانونية داخل المرفق رقم 2، بما في ذلك الحبس الانفرادي، والحرمان من الحق في ممارسة الرياضة في الهواء الطلق، والإجبار على الوقوف في أوضاع مجهدة لفترات طويلة خلال المناداة اليومية على الأسماء، بما يرقى إلى مستوى المعاملة اللاإنسانية والمهينة وربما التعذيب.

هاء - حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات

26 - واصلت السلطات الروسية مقاضاة الأفراد بسبب "الأفعال العلنية الهادفة إلى تشويه سمعة" استخدام القوات المسلحة الروسية⁽¹⁶⁾. ففي آذار/مارس 2023، وسع الاتحاد الروسي التشريعات ذات الصلة لتشمل الأفعال التي "تشوه سمعة تشكيلات المتطوعين أو المنظمات أو الأفراد الذين يؤدون مهام لفائدة القوات المسلحة" (القانون الاتحادي رقم FZ-58 المؤرخ 18 آذار/مارس 2023). ونتيجة لذلك، يتمتع المتعاقدون العسكريون والأمنيون وسائر التشكيلات الخاصة بالحماية بموجب القانون. وتم أيضاً تشديد العقوبات الجنائية من ثلاث إلى خمس سنوات، ومن خمس إلى سبع سنوات سجنًا، بحسب الجرم.

27 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية أربع محاكمات جنائية (جميعها ضد رجال)، أسفرت كلها عن أحكام بالإدانة، و 191 محاكمة إدارية (ضد 120 رجلاً و 71 امرأة)، أسفر 189 منها عن إدانات (ضد 119 رجلاً و 70 امرأة). وحُكم على الأشخاص المدانين بغرامات تتراوح بين 30 000 و 100 000 روبل وبفترات من الحبس تتراوح بين 5 أيام و 15 يوماً. وواجه سكان القرم إدانات على جملة أفعال منها أقوال لفظية وغير لفظية شتى، مثل ذكر كلمتي "هجوم" أو "عدوان" روسي، وانتقاد الرموز "Z" و "V" التي يستخدمها الجيش الروسي، والوقوف في الشارع وحمل يافطات تحمل عبارة "لا للحرب"، ووضع ملصقات تقول "أوقفوا الحرب" على سياراتهم، أو ارتداء شارات على الأذرع باللونين الأزرق والأصفر. وأفضت الإدانات إلى اعتقالات تعسفية، لأنها نُفذت رداً على ممارسة الضحايا لحقهم المشروع في حرية التعبير، وبدت الأسس القانونية للإدانات غير ممتثلة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لأن الضحايا لم يخلوا بالنظام العام أثناء ممارستهم لحقوقهم⁽¹⁷⁾.

28 - وفي إحدى الحالات التي وثقتها المفوضية، تمت مقاضاة رجل من سيفروبول بسبب نشره هاشتاغ "لا للحرب" على وسائل التواصل الاجتماعي. وقُبض عليه ضباط دائرة الأمن الاتحادي في وسط المدينة، وأجبروه على ركوب سيارة واقتادوه إلى شقته. هناك قاموا بتفتيش الشقة والاعتداء عليه بالضرب. وكان الرجل يشترك في الغثيان والصداع الشديد وطلب منهم استدعاء سيارة إسعاف. لكن الضباط اقتادوه بدلاً من ذلك

(16) يُعاقب عليها بموجب المادة 3-3-20 من قانون الجرائم الإدارية للاتحاد الروسي، والمادتين 3-207 و 3-280 من القانون الجنائي للاتحاد الروسي.

(17) تطبيق هذه التشريعات في القرم قد يشكل انتهاكاً لالتزام الاتحاد الروسي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام القوانين الجزائية السارية في الأرض المحتلة. وقد يحد أيضاً من الحق في تكوين واعتناق الآراء دون تدخل، المنصوص عليه في المادة 19 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إلى مركز الشرطة، أين تولى ضابط من الشرطة تدوين تقرير يتحدث عن القيام "بأعمال علنية موجهة نحو تشويه سمعة القوات المسلحة الروسية". وفي اليوم التالي، أدانت المحكمة في سيمفروبول الرجل وغرمته 40 000 روبل. وخلال الجلسة، أبلغ الرجل القاضي بتعرضه للضرب من قبل ضباط دائرة الأمن الاتحادي، لكن القاضي رفض الإصغاء لأقوال الرجل وأثنى على الضباط لاقتدارهم المهني. ورفضت المحكمة العليا في القرم الاستئناف الذي تقدّم به الرجل. وقام هذا الأخير أيضا برفع شكاوى إلى الشرطة ومكتب المدعي العام ودائرة الأمن الاتحادي ضد الضباط الذين اعتدوا عليه بالضرب. لكنّ هذه الجهات لم تر وجود أي انتهاكات في تصرفات ضباط الدائرة. وبسبب هذه الإدانة، اضطر إلى اقتراض المال لدفع الغرامة ثم غادر القرم بشكل نهائي، خوفا من احتمال أن يستمر الاضطهاد ضدّه بسبب تصريحاته المناهضة للحرب.

29 - وفي حالة أخرى، خلال أيلول/سبتمبر 2022، أُجبر أحد الأساتذة الجامعيين على الاستقالة بعد أن نشر أحد طلابه تسجيل فيديو له وهو يشاهد على هاتف ذكي، داخل الفصل وأثناء فترة الاستراحة، مقطع فيديو لأغنية تصور طائرة غير مأهولة من طراز بيرقدار. ووجهت إليه تهمة "تشويه سمعة القوات المسلحة الروسية" وحكم عليه بالاعتقال الإداري لمدة 13 يوما. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، ذهب ضباط دائرة الأمن الاتحادي إلى منزل الضحية ليشبعوه ضربا. وفي اليوم نفسه، حكمت محكمة محلية على الرجل بالاعتقال الإداري لمدة 14 يوما أخرى، وذلك بسبب منشوره على وسائل التواصل الاجتماعي الذي نقل فيه الأغنية الأوكرانية "تشيرفونا كالينا" (Chervona Kalyna). وفي وقت لاحق، شرعت سلطات الاحتلال في إجراءات جنائية بتهمة "تشويه سمعة القوات المسلحة الروسية" ووضعت الرجل قيد الإقامة الجبرية لمدة شهرين. وفي 22 آذار/مارس 2023، أدانت محكمة في سيمفروبول، وغرمته 100 000 روبل ثم منعت من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمدة عامين. وعلى إثر الإدانة، تم تجميد حسابه المصرفي وحجز أجره لأجل دفع الغرامة. وبسبب إجباره على الاستقالة من وظيفته دون القدرة على مغادرة منزله لمدة شهرين، لا تزال ظروف هذا الرجل قاسية حتى وقت كتابة هذا التقرير.

واو - حرية الدين أو المعتقد

30 - ظلت جميع طوائف جماعة شهود يهوه الدينية في القرم خاضعة لحظر شامل باعتبارها "منظمات متطرفة" (A/HRC/44/21، الفقرة 35). وواصلت سلطات الاحتلال إجراء محاكمات جنائية ضد المؤمنين في شبه الجزيرة، وذلك على أساس ممارساتهم الدينية، وفي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية ثلاث حالات مقاضاة لشهود يهوه. ففي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حكمت محكمة محلية في سيفاستوبول على ثلاثة رجال بالسجن لمدة ست سنوات لتنظيمهم تجمعات عبادة عبر الإنترنت مع أتباع شهود يهوه الآخرين. كما منعت المحكمة هؤلاء الرجال من القيام بأنشطة تعليمية أو من نشر المعلومات لمدة سبع سنوات. وفي قضية أخرى، حُكم، في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، على رجلين من أرميانسك بالسجن لمدة ست سنوات لتنظيمهما تجمعات من أجل العبادة ومناقشتها معتقدات دينية. وخلال محاكمتها، أكد المتهمان أن الادعاء يهدف إلى تخويف شهود يهوه وإجبارهم على التخلي عن عقيدتهم أو مغادرة أراضي القرم. وفي 27 شباط/فبراير 2023، أدانت محكمة مدينة يالطا ثلاثة رجال وامرأة واحدة، وأصدرت أحكاما بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ، و 6,5 سنوات نافذة. وفي جميع الحالات الموثقة، أدين الضحايا بتهمة القيام "بأنشطة متطرفة". وترفع هذه الإدانات العدد الإجمالي للضحايا إلى 13 رجلا وامرأة واحدة منذ بدء الملاحقات القضائية في عام 2020.

زاي - الحق في التعليم باللغة الأصلية

31 - قبل الاحتلال المؤقت للقرم، كان 90,7 في المائة من الأطفال يتلقون التعليم باللغة الروسية⁽¹⁸⁾. وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الروسي إلى أن 197 طالبا (0,1 في المائة) قد تعلموا المواد باللغة الأوكرانية خلال العام الدراسي 2023/2022 (في مقابل 212 طالبا في العام الدراسي 2022/2021 و 214 طالبا في العام الدراسي 2021/2020)، وإلى أن 486 3 طالبا قد تعلموا اللغة الأوكرانية كمادة عادية أو كدرس اختياري أو كنشاط خارج المنهج الدراسي (في مقابل 780 3 طالبا في العام الدراسي 2022/2021 و 155 4 طالبا في العام الدراسي 2021/2020)⁽¹⁹⁾. وهناك في القرم مدرسة واحدة فقط لديها وضع مدرسة التعليم باللغة الأوكرانية، فيما يوجد فصل واحد لتعليم اللغة الأوكرانية داخل مدرسة للتعليم باللغة الروسية في سيمفروبول⁽²⁰⁾.

32 - ووفقا للإحصاءات نفسها، تلقى 7 300 طالبا (3,2 في المائة) تعليما باللغة التتارية القرمية خلال العام الدراسي 2023/2022 (في مقابل 7 049 طالبا خلال العام الدراسي 2022/2021)، وتعلم 33 351 طالبا اللغة التتارية القرمية كمادة عادية، أو كدرس اختياري أو كنشاط خارج المنهج الدراسي (في مقابل 31 205 طلاب خلال العام الدراسي 2022/2021). وفي المجموع، توجد في القرم 16 مدرسة تدرس باللغة التتارية القرمية، و 21 مدرسة باللغة الروسية توفر فصولا تُدرّس باللغة التتارية القرمية. ولا تزال المفوضية تلاحظ وجود تباينات محتملة بين الوضع من حيث اللغة الرسمية بالنسبة للمدارس أو الفصول الناطقة بلغة أصلية، وبين التوافر الفعلي للتعلم والتعليم بكل من اللغتين التتارية القرمية والأوكرانية، فضلا عن الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه التباينات على رفاه الأطفال المنتمين إلى تلك الأقليات الإثنية ونمائهم (A/77/220، الفقرتان 39 و 40).

33 - وفي تطور محمود في عام 2022، اعتمد مجلس وزراء أوكرانيا استراتيجية مدتها 10 سنوات لتطوير اللغة التتارية القرمية (الأمر رقم 224 r المؤرخ 23 شباط/فبراير 2022). وتهدف الاستراتيجية إلى دعم زيادة استخدام اللغة التتارية القرمية، بما في ذلك من خلال التحديد المنتظم للاحتياجات التعليمية لتتار القرم ودعم وسائل الإعلام التي تبث بهذه اللغة.

حاء - حظر التجنيد الإجباري

34 - في نيسان/أبريل 2023، عدّل الاتحاد الروسي قانونه بشأن التجنيد العسكري والخدمة العسكرية (القانون الاتحادي رقم FZ-127 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2023). وتنص التعديلات على إنشاء سجل إلكتروني للأشخاص المؤهلين للخدمة العسكرية، وعلى توجيه الدعوة إلى الخدمة بواسطة استدعاءات إلكترونية تعتبر مسلّمة بمجرد نشرها على الصفحة الخاصة بالأفراد ضمن بوابة الخدمات العامة للاتحاد الروسي. ويشكل عدم الحضور إلى المفوضية العسكرية في غضون 20 يوما من تاريخ النشر تهريا من التجنيد يفضي بصاحبه إلى مواجهة جملة من القيود منها منعه من قيادة المركبات أو بيع العقارات

(18) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتا، 13 أيلول/سبتمبر 2017 إلى 30 حزيران/يونيه 2018"، الفقرة 68.

(19) من وزارة التعليم والعلوم والشباب في "جمهورية القرم". والإحصاءات الواردة في هذا الفرع لا تشمل سيفاستوبول.

(20) في المقابل، يبلغ عدد الطلاب الذين يتلقون تعليمهم باللغة الروسية 217 313 طالبا (96,8 في المائة) من مجموع عدد الطلاب البالغ 224 600 طالب.

أو السفر إلى الخارج. وتطبيق القانون الجديد من قبل سلطات الاحتلال يعرض سكان القرم، بمن فيهم المواطنون الأوكرانيون، إلى خطر متزايد في أن يتم إجبارهم على الخدمة مع القوات المسلحة الروسية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني⁽²¹⁾.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ الاتحاد الروسي حملة تجنيد رسمية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 647 المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2022. ووفقاً للمعلومات الرسمية الصادرة عن سلطات الاحتلال، أسفرت الحملة عن تجنيد ما لا يقل عن 2 500 رجلاً من القرم. وقام الاتحاد الروسي بتنفيذ عمليتي تجنيد عادتين، بما في ذلك في القرم. وبذلك، يصل العدد الإجمالي لحمات التجنيد إلى 17 حملة منذ بداية الاحتلال في عام 2014.

36 - واستمر استخدام الملاحقة الجنائية لأجل فرض التجنيد الإلزامي في القرم، حيث تقوم سلطات الاحتلال بتسليط الغرامات والخدمة الإصلاحية والسجن لمدة تصل إلى سنتين على كل من يتهرب من التجنيد⁽²²⁾. ولا تعفي الإدانة بالتهرب من الخدمة العسكرية الشخص من واجب إتمام فترة التجنيد الإلزامي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية 146 حالة هروب من الجندية عوقب فيها المتهمون بغرامات تتراوح بين 8 000 و 180 000 روبل. وفي المقابل تم تسجيل 123 حالة في عام 2021 و 78 حالة في عام 2020. من بين الحالات المسجلة في عامي 2022 و 2023، وثقت المفوضية 91 حالة عوقب فيها المتهم إما بالإدانة (90 حالة)⁽²³⁾ أو "بغرامة المحكمة" (حالة واحدة)⁽²⁴⁾. وتراوحت الغرامات بين 8 000 روبل و 180 000 روبل. والرجال يُدانون عادة بسبب عدم مثولهم أمام لجنة التجنيد العسكرية المحلية بعد تلقيهم استدعاءات رسمية.

37 - ودفعت حملة التجنيد وعمليات التجنيد العسكري العادية بالعديد من سكان القرم الذكور إلى مغادرة شبه الجزيرة. ففي حالتين وثقتهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قاما رجلان بقيا في القرم بعد الاحتلال في عام 2014 بمغادرة شبه الجزيرة بشكل نهائي في عام 2022 لأنهما شعرا أنهما مهددان بالجهود النشطة التي تبذلها سلطات الاحتلال لأجل تجنيد سكان القرم.

38 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2023، قضت إحدى المحاكم المحلية بكيف غيابياً على شخص عمل مع مفوضية عسكرية تابعة للاتحاد الروسي في كل من سيمفيروبول وألوشتا بالسجن لمدة 11 عاماً لانتهاكه القانون الدولي الإنساني⁽²⁵⁾. والرجل مواطن روسي بدأ العمل القرم في عام 2018. وهو قد خطط ونفذ خمس عمليات تجنيد عسكرية في القرم، وأتهم بإرغام الأشخاص المشمولين بالحماية على الخدمة

(21) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 51.

(22) الاتحاد الروسي، القانون الجنائي، المادة 328.

(23) لا ينبغي تفسير الأرقام على أنها تشير إلى أن بقية القضايا أسفرت عن أحكام بالبراءة. فالمفوضية لا تعتبر أن الحالة قد تم التحقق منها إلا بعد صدور نص الحكم بكامله في القضية.

(24) المادة 76-2 من القانون الجنائي للاتحاد الروسي تنص على فرض غرامة تؤدى إلى المحكمة، بدلاً من العقوبة الجنائية، وذلك في حق كل من يرتكب جريمة خفيفة لأول مرة، ويصلح الضرر الناتج عن جريمته. لكن من الناحية العملية، لا تختلف المبالغ المفروضة على شكل غرامات تؤدى إلى المحكمة عن تلك المفروضة بموجب أحكام الإدانة.

(25) انظر: <https://reyestr.court.gov.ua/Review/108861126> (باللغة الأوكرانية).

في صفوف القوات المسلحة التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال. وكان هذا أول حكم يصدر في أوكرانيا على مثل هذه الجريمة الجنائية.

طاء - عمليات نقل السكان

39 - واصلت السلطات الروسية ممارسة نقل الأشخاص المشمولين بالحماية، بمن فيهم مواطنون أوكرانيون اعتبرتهم "أجانب" عن القرم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحاكم في شبه جزيرة القرم 532 أمرا بترحيل أفراد لا يحملون جوازات سفر روسية، منهم 15 على الأقل مواطنون أوكرانيون (11 رجلا و 4 نساء)⁽²⁶⁾. وقد يُفسّر الانخفاض في عدد أوامر الترحيل ضد المواطنين الأوكرانيين، إلى حد كبير، بما بالتبسيط الذي شهدته عملية منح الجنسية الروسية، التي أتاحها المرسوم رقم 440 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2022 والصادر عن رئيس الاتحاد الروسي، وبالممارسة التي تتبعها منذ فترة طويلة سلطات الاحتلال في نقل المواطنين الأوكرانيين خارج القرم⁽²⁷⁾. وفي المجموع، انخفض عدد الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الروسية والمقيمين رسميا في القرم من 35 630 شخصا في عام 2017 إلى 10 622 شخصا في عام 2022⁽²⁸⁾.

40 - ووثقت المفوضية أنّ ما يقرب من 1 600 سجين مدني، كانوا يقضون عقوبات داخل مستوطنات عقابية شتى في مقاطعة خيرسون قبل شباط/فبراير 2022، تم ترحيلهم إلى الاتحاد الروسي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وإرسالهم إلى مستوطنات عقابية في منطقة كراسنودار ومقاطعتي روستوف وفولغوغراد. وتمكنت المفوضية من تحديد هوية 75 منهم والتعرف عموما على أماكن وجودهم⁽²⁹⁾. وقام ضباط إنفاذ القانون الروس بضررب السجناء أثناء عبورهم القرم. وضمن حالة أخرى، قامت القوات المسلحة الروسية، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بوضع 96 من ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية والذهنية المقيمين داخل مؤسسة دنيبيريانسكي النفسية العصبية في نوبا كاخوفكا على متن حافلات ونقلهم إلى القرم. ثم تم ترحيلهم بعد ذلك إلى مرافق نفسية عصبية تقع في إقليم ستافروبول بالاتحاد الروسي.

41 - ووثقت المفوضية أيضا حالات قد لا ترقى إلى مستوى النقل القسري أو الترحيل، لكنها تشير مع ذلك شواغل بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة للأطفال وأفراد أسرهم، مثل الحق في احترام الحياة الأسرية ومعرفة مصير الأقارب المفقودين وأماكن وجودهم وحقوق الأطفال في الحفاظ على هويتهم ولم شمل أسرهم. فالدول من وجبها اتخاذ ما يلزم لتجنب فصل الأطفال عن أسرهم دون مبرر، وبما لا يخدم مصلحة الطفل الفضلى⁽³⁰⁾.

(26) ضمن 58 من أوامر الترحيل التي حلتها المفوضية، تم حذف البيانات المتعلقة بجنسية الضحايا من القرارات التي حُلت على المواقع الشبكية للمحاكم. وضمن 664 حالة، لم يتم تحميل الأحكام على هذه المواقع.

(27) وفقاً للمرسوم، يجوز لجميع المواطنين الأوكرانيين تقديم طلبات للحصول على الجنسية الروسية بالإجراءات المبسطة.

(28) Russian Federation, Ministry of Internal Affairs, "Selected indicators of the migration situation in the Russian Federation for January–December 2022 by country and region", n.d. ويمثل هذا العدد ما يقرب من 0,5 في المائة من مجموع سكان القرم، بما في ذلك سيفاستوبول.

(29) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا خلال الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023"، 24 آذار/مارس 2023، الفقرة 66.

(30) اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 8 و 9.

42 - وفي إحدى الحالات، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، علمت والدة صبي من ذوي الإعاقات الذهنية، يبلغ من العمر 16 عاماً، أن سلطات الاحتلال قد نقلته من أحد مراف الرعاية الطويلة الأجل في أوليشكي، داخل مقاطعة خيرسون المحتلة، إلى القرم، وذلك في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ثم علمت لاحقاً من المتطوعين أنه قد نُقل إلى منشأة للأطفال ذوي الإعاقة موجودة في بيلوهيرسك بالقرم. وقد واجهت المرأة صعوبات مالية من أجل السفر إلى القرم وتسلمه شخصياً، بناء على طلب سلطات الاحتلال. ثم تمكنت في الأخير من تسلمه في آذار/مارس 2023. ووفقاً للمفوضية، تم نقل ما لا يقل عن 28 طفلاً من دار أيتام أوليشكي إلى القرم، ونقل 55 طفلاً إلى سكاكوفسك بمقاطعة خيرسون. ومعظم هؤلاء الأطفال هم من اليتامى أو من فاقدى السند الأبوي، مما يجعل عملية اقتناء أثرهم مسألة معقدة أكثر.

43 - ووثقت المفوضية أيضاً حالات أرسل فيها أطفال من الأجزاء التي تحتلها روسيا في مقاطعتي خاركيف وخيرسون إلى مخيمات صيفية داخل القرم والاتحاد الروسي، وذلك بموافقة آبائهم الذين كانوا في كثير من الأحيان يبحثون عن بيئة أكثر أماناً لأطفالهم. ولم يعد هؤلاء الأطفال إلى ديارهم في نهاية فترة العطلة، وذلك لأنّ القوات المسلحة الروسية قد انسحبت من المناطق المحتلة في تلك المقاطعات. وطلبت السلطات الروسية من والديهم السفر إلى الاتحاد الروسي وإلى القرم لاستلامهم. وتحدثت المفوضية أيضاً إلى أطفال مراهقين ذكروا أنهم قد تعرضوا، على أيدي موظفي المخيمات الصيفية بالقرم، للعنف البدني والنفسي أو كان شهوداً على تعرض غيرهم من المراهقين لهذا العنف.

44 - وفي أعقاب غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا، كانت هناك أيضاً انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني تتعلق بعمليات نقل موثقة للسكان في القرم، جرى توثيقها في أقاليم أخرى من أوكرانيا هي خاضعة، أو كانت تخضع، للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، بما في ذلك داخل مقاطعات دونيتسك وخاركيف وكيف وخيرسون. وقد وثقت كل من المفوضية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا عمليات نقل وترحيل قسرية لبالغين ولأطفال، من بينهم أطفال غير مصحوبين وأطفال منفصلين عن ذويهم⁽³¹⁾. وأبلغت الأمم المتحدة أيضاً عن عمليات نقل للأطفال إلى الاتحاد الروسي، شملت أطفالاً مفصولين قسراً عن والديهم وأطفالاً أخذوا من المدارس والمؤسسات دون موافقة أوصيائهم (انظر A/77/895-S/2023/363، الفقرة 318).

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

45 - عملاً بمقتضيات قرار الجمعية العامة 229/77، اتخذت الأمانة العامة كل الخطوات اللازمة لكفالة التنسيق الكامل والفعال بين جميع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار.

46 - بالرغم من أنّ الأعمال العدائية الجارية كانت تعني أن احتمالات الوصول إلى القرم أمر مستبعد، فإنني واصلت البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتمكين آليات رصد حقوق الإنسان القائمة من الوصول بشكل آمن ومن دون قيود إلى القرم وإلى غيره من أراضي أوكرانيا الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، لا سيما من طريق دعم عمل المفوضية، وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومن خلال العمل مع المنظمات الإقليمية والدول المعنية، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

(31) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا"، الفقرات 63 إلى 70؛ انظر أيضاً A/HRC/52/62، الفقرات 68 إلى 70 و 95 إلى 102.

47 - وأنا ما زلت أعرض مساعي الحميدة من أجل مواصلة المناقشات المتعلقة بالقرم مع كل الأطراف المعنية، ومن أجل إثارة الشواغل التي تناولها قرار الجمعية العامة 229/77. فخلال الإحاطات الإعلامية المقدّمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في أوكرانيا، كانت الأمانة العامة تواصل الإشارة إلى التطورات في القرم وحولها، حسب الاقتضاء، وتُعيد التأكيد باستمرار على التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الجمعية والمجلس ذات الصلة.

48 - وبالرغم من هذه الجهود، ومن استعداد الاتحاد الروسي وأوكرانيا للتفاعل مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة، استحال حتى الآن إيجاد شروط مقبولة للطرفين تضمن وصول المفوضية للقرم من دون قيود. فهذا الوصول مهم في سبيل الحرص على الرصد المباشر لحالة حقوق الإنسان داخل القرم والإبلاغ عنها. لذلك، أحثُّ الاتحاد الروسي وأوكرانيا على بذل كل الجهود الممكنة من أجل ضمان وصول المفوضية والآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان إلى القرم وإلى غيره من الأراضي الأوكرانية الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، بما يكفل التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وإني سأواصل السعي إلى إيجاد الفرص الممكنة وإلى تحديد المسارات العملية بهذا الشأن.

49 - وأدعو الاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في القرم وغيره من الأراضي الأوكرانية الواقعة تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للسلطات الروسية أن تمتثل بالكامل لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب والمعاملة السيئة، وتضمن إجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعال في جميع ادعاءات سوء المعاملة، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، في القرم. فالاتحاد الروسي ملزم بضمان الاحترام التام لحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. ولا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري. وأدعو سلطات الاحتلال إلى التحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري بشكل فعال وفوري. ولا بد للمحامين من أن يكونوا قادرين على أداء مهامهم المهنية دون ترهيب أو عرقلة أو مضايقة أو تدخل غير لائق، ولا بد من احترام حق المتهمين في اختيار من يدافع عنهم من هؤلاء.

50 - وينبغي تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في حرية التنقل، ما لم يكن هناك مبرر أممي معقول، ولا ينبغي دون مبرر المس بحقهم في الحياة الخاصة والأسرية، بما في ذلك أثناء ما يسمى "التدقيق" في المسافرين عند خط الحدود الإدارية مع القرم. وأدعو أيضاً الاتحاد الروسي إلى إنهاء عمليات النقل والترحيل للأشخاص المشمولين بالحماية، بمن فيهم المحتجزون، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ما لم يكن هناك داع يتعلق بأمن السكان المعنيين أو باعتبارات الضرورة العسكرية القاهرة. وينبغي للاتحاد الروسي أيضاً أن يكفل العودة إلى الديار بالنسبة لجميع الأشخاص المشمولين بالحماية، الذين سبق نقلهم من أجزاء أخرى من أوكرانيا إلى القرم ومن القرم إلى الاتحاد الروسي.

51 - وأحثُّ الاتحاد الروسي على ضمان ممارسة الحق في التجمع السلمي وفي حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والفكر والوجدان والدين والمعتقد لجميع الأفراد والجماعات في القرم، من دون تمييز على أي أساس أو تدخل غير مبرر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون الأفراد قادرين على إبداء الرأي الناقد للسلطات الروسية وللنزاع المسلح في أوكرانيا، من دون خوف من الانتقام، كالسجن أو غيره من العقوبات.

- 52 - وأدعو الاتحاد الروسي أيضا إلى تهيئة بيئة آمنة لعمل منظمات المجتمع المدني المستقلة، وإلى الإحجام عن أي انتقام أو قمع للآراء المنتقدة والبديلة. وأحثُّ الاتحاد الروسي على احترام وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، وعلى عدم التدخل في عملهم.
- 53 - ولا يجوز اتهام أي فرد جنائياً أو احتجازه بسبب ممارسة دينه أو معتقده، بما في ذلك ممارسته من خلال التبعيد الجماعي والتبشير. وينبغي أن تتمتع الجماعات الدينية بإمكانية دخول أماكن عبادتها وأن تكون قادرة على التجمع بحرية للصلاة وممارسة الطقوس الدينية الأخرى. ويجب على سلطات الاحتلال أن تكفل توافر التعليم باللغة الأوكرانية وتحرص على أن يلبي التعليم والتعلم باللغة التتارية القرمية الطلب على هذه الخيارات التعليمية.
- 54 - وينبغي للاتحاد الروسي أن يمتنع عن تقييد حرية التنقل بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا. ولا بد لأي قيد على حرية التنقل من أن يكون متناسبا مع الهدف المشروع وقائما على عدم التمييز.
- 55 - وعلى الاتحاد الروسي أن ينهي فوراً تجنيد المواطنين الأوكرانيين المقيمين في القرم للخدمة في صفوف قواته المسلحة، ويتوقف عن ممارسة أي ضغوط أو دعاية تحقق تجنيدهم الطوعي. ولا ينبغي إخضاع الأشخاص المشمولين بالحماية لعقوبات أو محاكمات جنائية بسبب رفضهم العمل مع القوات المسلحة الروسية في القرم.
- 56 - وإنتني أشعر بالقلق إزاء الأنباء، التي تحققت الأمم المتحدة من بعضها، والتي تفيد بنقل أطفال إلى الاتحاد الروسي من مناطق أوكرانية تقع أو كانت تقع، جزئياً، تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. لذلك، أحثُّ الاتحاد الروسي على تقديم المعلومات الكاملة عن الأطفال الأوكرانيين الذين تم نقلهم أو ترحيلهم قسراً إلى الاتحاد الروسي، من أراضي أوكرانيا الواقعة أو التي كانت تقع تحت السيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي، بما في ذلك القرم، وعلى التخلي فوراً عن أي عمليات نقل وترحيل قسرية أخرى للأطفال، وعن أي تغييرات لأحوالهم الشخصية، بما في ذلك جنسيتهم. كما أدعو الاتحاد الروسي إلى حظر تبني الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، المشردين من القرم وغيره من الأراضي الأوكرانية، وإلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحقيق عودتهم الآمنة ولم شمل أسرهم، بما يتماشى مع مصالح الطفل الفضلى ووفقاً للقانون الدولي.
- 57 - وأدعو الدول إلى دعم المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل حماية حقوق الإنسان في القرم، وإلى مواصلة دعم عمل الأمم المتحدة من أجل ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في القرم. وما يزال من الضروري أن تشجع الدول الأخرى الاتحاد الروسي على أن يقلع فوراً عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، ويسحب قواته من أراضي أوكرانيا، ويستأنف المناقشات من أجل تيسير وصول الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان إلى القرم دون عوائق.